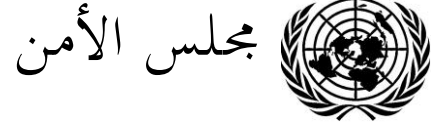


Distr.: General
15 April 2015



Original: Arabic

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٥ موجهتان إلى الأمين العام وإلى رئيسة مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومي، تجدون رفقا النقاط التي تم التوافق عليها في لقاء موسكو التشاوري الثاني حول البند الأول من جدول الأعمال الذي طرحه مُيسر الاجتماع والمتعلق بتقييم الوضع الراهن في سوريا (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) حيدر علي أحمد
القائم بالأعمال بالنيابة



مرفق الرسالتين المتطابقتين المؤرختين ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٥ الموجهتين إلى الأمين العام وإلى رئيسة مجلس الأمن من القوائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

نقاط تم التوافق عليها في لقاء موسكو التشاوري الثاني حول بند تقييم الوضع الراهن من جدول الأعمال

١ - تسوية الأزمة السورية بالوسائل السياسية على أساس توافقي بناء على مبادئ جنيف تاريخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢،

٢ - مطالبة المجتمع الدولي بممارسة الضغوط الجدية والفورية على كافة الأطراف العربية والإقليمية والدولية التي تساهم في سفك الدم السوري لتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب ووقف كافة الأعمال الداعمة للإرهاب من تسهيل مرور الإرهابيين إلى الداخل السوري وتدريبهم وتمويلهم وتسليحهم وإيوائهم.

٣ - مطالبة المجتمع الدولي بالرفع الفوري والكامل للحصار ولكافة الإجراءات الاقتصادية القسرية أحادية الجانب المفروضة على الشعب السوري ومؤسساته.

٤ - إن حاصل ونتائج أي عملية سياسية يجب أن يستند إلى السيادة الوطنية والإرادة الشعبية التي يتم التعبير عنها عبر الوسائل والطرق الديمقراطية.

٥ - إن إنتاج أي عملية سياسية يتم بالتوافق بين السوريين حكومة وقوى وأحزاب وفعاليات من المؤمنين بالحل السياسي.

٦ - دعم وتعزيز المصالحات الوطنية التي تساهم في تحقيق التسوية السياسية ومؤازرة الجيش والقوات المسلحة في عملية مكافحة الإرهاب.

٧ - مطالبة المجتمع الدولي بالمساعدة على إعادة اللاجئين السوريين إلى وطنهم والعمل على تهيئة الظروف المناسبة لعودة المهجرين.

٨ - إن أسس أي عملية سياسية تكمن في المحددات التالية:

(أ) الحفاظ على السيادة الوطنية؛

(ب) وحدة سورية أرضاً وشعباً؛

(ج) الحفاظ على مؤسسات الدولة وتطويرها والارتقاء بأدائها؛

(د) رفض أي تسوية سياسية تقوم على أساس أي محاصصة عرقية أو مذهبية أو طائفية؛

(هـ) الالتزام بتحرير الأراضي السورية المحتلة كافة؛

(و) الطريق الوحيد لإنجاز الحل السياسي هو الحوار الوطني السوري - السوري بقيادة سورية ودون أي تدخل خارجي.

٩ - إن التسوية السياسية ستؤدي إلى تكاتف وحشد طاقات الشعب في مواجهة الإرهاب وهزيمته ويجب أن تؤدي هذه التسوية إلى حصر السلاح بيد مؤسسات الدولة.

١٠ - مطالبة المجتمع الدولي بدعم التوافق الذي سيتم التوصل إليه حول الحل السياسي الشامل في لقاءات موسكو تمهيدا لاعتماده في جنيف ٣.